تمهيد

يتم قياس فعالية أي نظام مصرفي بناءً على معايير محددة، وهناك معياران رئيسيان. الأول يتعلق بقدرة البنوك على تحقيق موارد مالية متنوعة بخلاف الإصدار النقدي، والثاني يتعلق بقدرة هذه البنوك على تنفيذ عمليات الإقراض بأفضل السبل الممكنة.

ولذا، يتطلب تحقيق هذا الهدف وجود نظام قانوني ينظم عمل هذه المؤسسات المالية ويمنحها حرية واستقلالية في اتخاذ قراراتها المالية.

يمكن تقسيم تطور النظام المصرفي في الجزائر إلى فترتين مميزتين، حيث تعد سنة 1986 نقطة تحول رئيسية بينهما. بعد استقلال البلاد، شهد النظام المصرفي الجزائري سلسلة من الإصلاحات بدءًا من إنشاء البنك المركزي الجزائري في 18 ديسمبر 1962 خلفًا لبنك الجزائر الذي أسسته السلطات الاستعمارية الفرنسية.

ثم تم إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية ADF في 7 مايو 1963 بمشاركة بنك الجزائر وبنك التنمية. ومع ذلك، لم يكن للبنك المركزي الجزائري القدرة على التأثير في البنوك الأخرى التي تركتها الاستعمار الفرنسي وبلغ عددها 20 بنكًا، حيث لم تكن لديه الأدوات القانونية اللازمة لفرض عليها تمويل المشاريع الوطنية. دور هذه البنوك كان مقتصرًا على تمويل عمليات التجارة الخارجية، ولذلك تم إصدار قانون خاص في عام 1966 لتأميم البنوك الأجنبية.

تميزت هذه البنوك عن البنك المركزي في ذلك الوقت من حيث:

–البنك الجزائري للتنمية: تأسس في 7 مايو 1963 وكانت مهمته تقديم قروض طويلة وقصيرة الأجل لتمويل المشروعات الاستثمارية.

–الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط :CNEP تأسس في 10 أغسطس 1969 وكان مكلفًا بجمع الادخارات للعائلات والأفراد وبعد ذلك تم تخصيصه لدعم عمليات الإسكان.

–البنك الوطني الجزائري: تأسس في 13 يونيو 1966.

–البنك الخارجي الجزائري: تأسس في 1 أكتوبر 1967.

–القرض الشعبي الجزائري: تأسس في 19 ديسمبر 1966.

نظرًا لتبني الجزائر للفكر الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط، كانت البنوك في ذلك الوقت تُعامل بوصفها وسيلة تمويلية في خدمة المؤسسات العامة وتخضع لرقابة الخزينة العامة.

بعد ذلك، تم إصدار قانون النقد والقرض رقم 23–09 في 21 يونيو 2023، والذي ينظم إدارة وعمل بنك الجزائر ويحدد صلاحياته وعملياته. ينظم القانون تكوين وصلاحيات المجلس النقدي والمصرفي ويحدد مهام وصلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص.